



جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلوم
القانونية



المجلد 20، العدد 4

جمادى الثاني 1445 هـ / ديسمبر 2023 م

التقييم الدولي المعياري للدوريات 2616-6526

الحماية الجنائية للتنوع الاجتماعي من أفعال التمييز والكرهية في القانون الإماراتي

عمر محمد النقبى⁽¹⁾

خالد محمد دقاني⁽²⁾

تاريخ القبول: 16-02-2022

تاريخ الاستلام: 08-12-2021

ملخص البحث:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أوجه "الحماية الجنائية للتنوع الاجتماعي من أفعال التمييز والكرهية وفقاً للقانون الإماراتي"؛ إذ إنّ المشرع الإماراتي أكد على أهمية الحماية الاجتماعية ومكافحة جرائم التمييز والكرهية لما لها من آثار سلبية عديدة على المجتمع.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال تحليل نصوص القانون الإماراتي من خلال مرسوم بقانون رقم (2) لسنة 2015 بشأن مكافحة التمييز والكرهية، وكذلك تحليل ما أورده المشرع بشأن مكافحة هذه الجريمة مع الإشارة إلى بعض القوانين المقارنة

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، ومنها: أن دولة الإمارات حققت دون غيرها من القوانين العربية سبقاً قانونياً؛ إذ شرعت قانوناً مستقلاً لمكافحة جرائم التمييز والكرهية رقم (2) لسنة 2015، وقد أوصت الدراسة بأنه يجب على وسائل الإعلام أن تغير ذلك التناول النمطي الذي يحرص دائماً على إظهار الأمور في أبهى صورة ونشر المواد التي توضح ما يجب أن يكون، وأن تستبدل ذلك بتقديم العلاج لما هو كائن فعلاً؛ ففوة الإعلام لا يستهان بها واستخدامه بصورة إيجابية من شأنه القضاء على كثير من الظواهر السلبية لأفعال الكرهية والتمييز

الكلمات الدالة: الحماية الجنائية، التنوع الاجتماعي، التمييز والكرهية، مكافحة، القانون الإماراتي

(1) كلية القانون - جامعة الشارقة (الشارقة - الإمارات العربية المتحدة)

U18105710@sharjah.ac.ac

(2) كلية القانون - جامعة الشارقة (الشارقة - الإمارات العربية المتحدة)

المقدمة:

شهد العالم في الآونة الأخيرة بعض الأحداث التي تُنم عن تعبير البعض بكرههيته للأخر وعدم قبوله، ورفض ثقافته ومعتقداته بأسلوب أقل ما يمكن وصفه به هو العنف؛ إذ انتقل هذا الرفض من خاتة الرفض الفكري والمواجهة الحوارية إلى رفض الوجود ومحاولة تغيير الواقع بالقوة

وقد رأينا في بعض الدول، ظاهرة انتشار للفوضى وظهور الجماعات الإرهابية التي مارست العنف باسم الإسلام وباعتبارهم مُمَثِّلين له، وما رافق هذه الظاهرة من هروب لبعض هذه العناصر إلى دول أوروبية وغربية ليتفاجأ اللاجنون بعنف جديد يُمارس ضدهم لكونهم مسلمين، وبدأ مصطلح جرائم الكراهية في الذبوع والانتشار لتُعلن عديد من دول العالم تفشي الجرائم من هذا النوع على أراضيها

ومن أبرز الأمثلة على ذلك، ما قام به الحُكم النازي في ألمانيا ضد اليهود وبعض الفئات الأخرى كالعجر والسلاف وذوي الإعاقة، ومنها التمييز العنصري ضد الأمريكيين السود، والانتقاص من حقوقهم السياسية والمدنية حتى ستينيات القرن الماضي، واستمرار ثقافة التمييز ضدهم التي ظهرت للعيان بعد تكرُّر إطلاق رجال الشرطة الرصاص على المشتبه فيه منهم، والذي وصفه الرئيس "بايدن" بتعبير "التمييز المُمنهج أو المؤسسي"، ومنها خطابات الكراهية في الدول الأوروبية ضد الإسلام والمسلمين، وربط الإسلام بالإرهاب مما دفع الحكومة الألمانية في 2020 إلى إصدار قوانين ضد أفكار الحز على الكراهية والتمييز، ومنها الاضطهاد الذي تعرَّض له مُسلمو الروهينجا في ماينمار واضطر مئات الآلاف منهم إلى الهرب خارج بلادهم

وهناك أخيراً وليس آخراً.. أفكار التطرف الديني والمذهبي الذي تتبناه الجماعات الإرهابية والتي تسعى لفضها بالقوة على الآخرين بصورة وحشية، كان من مظاهرها ما فعله تنظيم داعش في العراق، خصوصاً الأزيديين الذي وصل الأمر معهم إلى الاسترقاق والبيع

وقد كفلت المواثيق الدولية والداستير المتعاقبة حرية التعبير عن الرأي وحرية العقيدة في نفس الوقت، وهما حريتان وإن بدت كلاً منهما حرية مستقلة عن الأخرى إلا أن التطبيق العملي أثبت أن هاتين الحريتين بالذات كثيراً ما يصطدما على أرض الواقع؛ إذ تؤدي كفالة حرية التعبير إلى تقييد حرية العقيدة والانتقاص منها حينما يفسر البعض الأولى على أنها حرية مطلقة تشمل الحق في إنتقاد أي شيء وكل شيء، بينما تؤدي كفالة حرية العقيدة أحياناً إلى مصادرة حرية الرأي والتعبير حينما يركن إليها البعض لرفض أي رأي قد يُبدي

بخصوص العقيدة واعتباره من قبيل الأزدراء طالما اختلف هذا الرأي عما انتقل جيلاً بعد جيل من الأسلاف إلى العصر الراهن

والواقع أن هذا الموقف يُسهّل التملص منه إذا نظرنا إلى الحريات على أنها تسير في خطوط متوازية تمكنها من الممارسة معاً دون أن تتقاطع أو تتصادم، وذلك بأن تمارس الحرية بإطلاق إلى أن تتوقف عند حدود الحريات الأخرى فلا تتجاوزها أو تحاول الإرتقاء على حسابها، وبرغم سهولة هذا السبيل نظرياً إلا أن الواقع قد بين الكثير من صعوبته، فلم يحدث أن سارت الحريات تلقائياً صوب التعايش دون ما يُعكر الصفو وهو ما اضطر المشرع الدستوري للتدخل من أجل التنسيق بين ممارسة هذه الحريات، وتأثيرها ضمن الحريات العامة المقررة، كما جاءت القوانين الوطنية خاصة الجنائية منها لتحديد معالم ممارسة هذه الحريات، بحيث تكون العلاقة بينهما قائمة على الإحترام والتسامح والمحبة والتفاهم

مشكلة الدراسة:

تتبلور مشكلة هذه الدراسة في انتشار جرائم الكراهية إلى الدرجة التي دعت الكثير من الدول لوضع أطر تجريمية لهذه الظواهر وسواء كان لمكافحة الظاهرة المنتشرة أو للوقاية من حدوثها في الأصل كالمشرع الإماراتي وذلك بإصداره المرسوم قانون رقم (2) لسنة 2015 بشأن مكافحة التمييز والكرهية والذي يقضى بتجريم الأفعال المرتبطة بأشكال التمييز ونبذ خطاب الكراهية عبر مختلف وسائل وطرق التعبير، وعليه يمكن طرح مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الرئيس وهو: ما دور المشرع الإماراتي في الحماية الجنائية للتنوع الاجتماعي من أفعال التمييز والكرهية؟، وينتج من تلك التساؤلات الفرعية منها:

1. ما ماهية أفعال التمييز والكرهية؟
2. ما صور أشكال التمييز والكرهية؟
3. ما صور التجريم في ضوء القانون الإماراتي؟
4. ما مدى كفاية الجزاءات التي أقرها القانون الإماراتي لمواجهة هذا النوع من الجرائم؟

أهمية الدراسة:

تنطلق أهمية الموضوع من خلال إلقاء الضوء على الحماية الجنائية للتنوع الاجتماعي من أفعال التمييز والكرهية، وذلك من خلال القوانين والقوانين المنظمة لذلك، ومعاقبة

الجاني أو المعتدي على حرمة الأديان أو الاستهانة بها، وسوف تتناول الدراسة الجانب القانوني في القانون الإماراتي من خلال المرسوم بقانون رقم (2) لسنة 2015 بشأن مكافحة التمييز والكرهية

أهداف الدراسة:

1. بيان دور القانون الإماراتي في الحماية الجنائية للتنوع الاجتماعي من أفعال التمييز والكرهية.
2. بيان ماهية أفعال التمييز والكرهية.
3. إلقاء الضوء على صور أشكال التمييز والكرهية.
4. التعرف على صور التجريم في ضوء القانون الإماراتي.
5. بيان مدى كفاية الجزاءات التي أقرها القانون الإماراتي لمواجهة هذا النوع من الجرائم.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال التعرض لما قرره القانون الإماراتي من خلال مرسوم قانون رقم (2) لسنة 2015 بشأن مكافحة التمييز والكرهية، وتحليل ما أورده القانون بشأن مكافحة هذه الجريمة مع الإشارة إلى بعض القوانين المقارنة مع استخلاص أهم النتائج والتوصيات

خطة الدراسة:

المبحث الأول: ماهية التمييز والكرهية.

المطلب الأول: تعريف أفعال التمييز والكرهية.

المطلب الثاني: صور وأشكال التمييز والكرهية.

المبحث الثاني: صور تجريم أفعال التمييز والكرهية في القانون الإماراتي.

المطلب الأول: جريمة ارتكاب أفعال التمييز.

المطلب الثاني: جريمة اثاره خطاب الكراهية.

الخاتمة.

نتائج وتوصيات

المبحث الأول: ماهية التمييز والكراهية

تمهيد وتقسيم:

فرض العصر الراهن على القانون من التدخل لتنظيم التعايش بين الأفراد في ظل التنوع المجتمعي وإلزام الكافة بالحفاظ على لغة حوار راقية بعيداً عن أي مظاهر سلبية للاختلاف وذلك عن طريق توفير الحماية لهذا التنوع وفرض النظام والأمن في بيئة الاختلاف، وهو المسلك الذي انتبه له وسلكه معظم القوانين في الآونة الأخيرة حيث دأب القانون العربي أخيراً على سن القوانين التي تستهدف ردع العنصرية والإساءة للمعتقدات والتمتع وكافة المظاهر السلبية للتنوع المجتمعي، وبناءً على ما سبق رأى الباحث تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: تعريف أفعال التمييز والكراهية.

المطلب الثاني: صور وأشكال التمييز والكراهية.

المطلب الأول: تعريف أفعال التمييز والكراهية

تنتشر جرائم التمييز والكراهية في العديد من المجتمعات وبغض النظر عن كون هذه المجتمعات متعددة الأطياف أو ذات توجه واحد سواء دينياً أو مذهبياً أو عرقياً فالمُشاهد للأحداث العالمية اليوم يجد أنه مُضطرب يومياً لمطالعة خبر عن ارتكاب جريمة من جرائم الكراهية، فتتصاعد وتيرة الهجرة والانتقال لمجتمع جديد تتصاعد معه دائماً أصوات اليمين المتطرف برفض التوطين والإعتراض على دخول عناصر جديدة للمجتمع ذات أصول غريبة عنه، ولسان حال الجاني في هذه الجرائم دائماً أن موجات الهجرات لم تحمل معها لمجتمعها الجديد سوى الآثار السلبية من بطالة وأعمال عنف نتيجة تدني المستوى الاجتماعي للمهاجرين وأنه هناك عذر للسكان الأصليين في عدم قبولهم للآخر الجديد وهو رأي له ما يؤيده من الظواهر التي حملها هؤلاء الرُّحل وانتشار معدل الجريمة بينهم (1).

إلا أننا نلاحظ أن أعمال العنف في دول المهجر لم تكن مُوجَّهة في الأصل لهؤلاء الجُدد وإنما تشمل كل من ينتمي لأصل غير وطني في تلك الدول، وبالنظر لمجتمعنا العربي لا نجد قد سلم من هذه النوعية من الجرائم فمن العراق في أقصى المشرق و حتى أقصى المغرب العربي تتجدد يومياً حوادث العنف المُؤسس على الكراهية والذي لم

(1) محمد محفوظ، التنوع الاجتماعي والحقوق الثقافية، بحث منشور في مجلة الكلمة، السنة 9 العدد 37، الكلمة للإعلام والنشر المحدودة، نيوقسيا 2002، ص 26

تكن الخلافات السياسية سوى فرصة لإظهار ما خفي قديماً⁽¹⁾، ولتعريف الأفعال المكونة لجرائم التمييز والكرهية يجب التطرق للتعريف اللغوي والإصطلاحي والقانوني، وذلك قبل التطرق لصور هذا النوع من الجرائم

أولاً- التعريف اللغوي:

التمييز لغة هو فصل الشيء عن غيره، ويعني العزل والتفريق، وميّز بين الشئيين أي فرق بينهما، كالتمييز بين الحق والباطل، أو التمييز بين النور والظلمة⁽²⁾، وميّز الشيء أي فضله على غيره، وميز بين الناس أي فرق بينهم أو فضلهم على بعضهم⁽³⁾.

أما الكراهية فهي مصدر كره، وهي الحقد والغضب والمقت⁽⁴⁾، وكره الشيء أي قبحه واشتمز منه⁽⁵⁾، والكره هو ما لا تحتمله النفس، والمكروه هو ما يُستحسن تركه⁽⁶⁾.

أما الازدراء في اللغة فهو الاحتقار، أو الانتقاص، أو التعيب، وهي مصدر ازدرى ويقصد بها احتقار الشيء والاستخفاف به⁽⁷⁾، وازدرى الشيء؛ أي: احتقره وعابه⁽⁸⁾، وهي أيضاً مصدر زري؛ أي: استخف واحتقر⁽⁹⁾.

أما الدين فله عدة معان، الشرع، والملة، والمذهب، والطاعة، والمنهج الذي يتبعه الفرد في عباداته ومعاملاته⁽¹⁰⁾، ومن ذلك قوله تعالى " إن الله اصطفى لكم الدين"⁽¹¹⁾،

(1) نبيل حلمي، القصد الجنائي الخاص المميز لجريمة الإبادة الجماعية عن غيرها، (القاهرة، دار النهضة، 2010)، ص 40.

(2) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، (القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 1988)، ص 211.

(3) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصر، (القاهرة، عالم الكتب، 2008)، ص 361.

(4) أبو الفضل جمال الدين محمد ابن منظور، لسان العرب، (القاهرة، دار المعارف، 2007)، ص 2048.

(5) أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين، معجم مقاييس اللغة، (القاهرة، دار الفكر، 2009)، ص 881.

(6) علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، (دمشق، دار الفضيلة، 2011)، ص 116.

(7) عبد الرحمن بن محمد الحجيلي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، (المدينة المنورة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، 1985)، الجزء 11، الطبعة الأولى، ص 185.

(8) جبران مسعود، معجم الرائد، (بيروت، دار العلم للملايين، 1992)، ص 268.

(9) أبو عبد الله محمد بن أبي بكر شمس الدين الرازي، مختار الصحاح، تحقيق سليم محمد، (بيروت، دار الكتب العلمية 2015) ص 118

(10) أبو الفضل جمال الدين محمد ابن منظور، تهذيب لسان العرب، (بيروت، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 2003)، ص 210

(11) سورة البقرة، الآية 132

وقوله " اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً"⁽¹⁾.

ثانياً- التعريف الاصطلاحي:

يعرف التمييز بأنه "أي تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفصيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني ويستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الإعراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها، على قدم المساواة، في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو في أي ميدان آخر من ميادين الحياة العامة"⁽²⁾.

أما الكراهية اصطلاحاً فهي "التعبير عن رفض شخص ما أو مجتمع ما بسبب العرق أو الأصل الإثني أو الميل الجنسي أو الجنس أو السن أو الإعاقة أو الدين أو الاعتقاد"⁽³⁾، أو هو " الرغبة في إلحاق الأذى بالشخص أو الفئة المستهدفة وتهميشها والحط من كرامتها وإذلالها"⁽⁴⁾.

ثالثاً- التعريف القانوني:

أفعال التمييز والكرهية في القانون الإماراتي:

عرف المشرع الإماراتي التمييز من خلال المادة الأولى من القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015: " كل تفرقة أو تقييد أو استثناء أو تفضيل بين الأفراد أو الجماعات على أساس الدين أو العقيدة أو المذهب أو الملة أو الطائفة أو العرق أو اللون أو الأصل الإثني"⁽⁵⁾.

أما المشرع الإماراتي فقد عرف خطاب الكراهية من خلال قانون رقم (2) لسنة 2015 حيث أشار إليه على أنه "كل قول أو عمل من شأنه إثارة الفتنة أو النعرات أو التمييز بين الأفراد أو الجماعات"⁽⁶⁾.

(1) سورة المائدة، الآية 3

(2) التعريف الوارد في الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري 1965، مادة 1

(3) حسام محمد السيد أفندي، السياسة الجنائية في مواجهة جرائم الكراهية - دراسة تأصيلية مقارنة، (القاهرة ، دار النهضة العربية، 2019)، ص 26

(4) عبد الكريم الردايدة، الجرائم المستحدثة وإستراتيجية مواجهتها، (عمان ، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013)، ص 144

(5) قانون مكافحة التمييز والكرهية، دار القضاء ، سلسلة التشريعات الاتحادية ، الطبعة الأولى ، أبوظبي ، 2016 ، ص 13

(6) قانون مكافحة التمييز والكرهية ، مرجع سابق ، ص 13 .

أفعال التمييز والكرهية في القوانين الأخرى:

القانون الفرنسي:

أما قانون العقوبات الفرنسي فقد عرف ظاهرة التمييز بأنه "كل تمييز بين الأشخاص بسبب المنشأ أو النوع أو الوضع الاجتماعي للأسرة أو الحالة الجسدية أو الإعاقة أو الأخلاق أو الآراء السياسية أو النشاط النقابي أو الأصل أو الأمة أو السلالة أو الدين"⁽¹⁾.

القانون الأمريكي:

أما الكراهية فلم تتصد معظم القوانين لتعريفها وإنما تصدت لتعريف خطاب الكراهية، حيث عرفه القانون الأمريكي بأنه "الخطاب الذي يدعو إلى أعمال العنف أو الجرائم أو الذي يخلق مناخاً من الكراهية والأحكام المسيقة التي قد تتحول إلى تشجيع ارتكاب جرائم الكراهية"، وقد قيد ذلك القانون الفيدرالي هذه الجريمة من حيث نوعها، وعناصر تكوينها، إلى جانب أن القانون توسع فأدخل في مفهوم هذه الجريمة ما ليس منها كجرائم السرقة والسطو المسلح والاعتداءات على الممتلكات⁽²⁾.

وتوصلت الدراسة إلى: أنه من الممكن إستخلاص تعريفاً لهذه الجريمة من خلال ما سبق بأن كل سلوك صدر من أى شخص تجاه شخص آخر وكان الدافع لهذه الجريمة شكل من أشكال التمييز التي نص عليها القانون تعتبر جريمة كراهية، وأما ما توسع فيه القانون الأمريكي بإلحاق جرائم أخرى بهذه الجريمة توسع غير مقبول من المشرع لأنه قد يكون الدافع من جريمة السرقة السرقة نفسها أو السطو المسلح الحصول على المال، وقد أصاب القانون الإماراتي في تعريفه لهذه الجريمة

المطلب الثاني: صور وأشكال التمييز والكرهية

لم يغفل القانون الإماراتي عن تحديد صور التمييز والكرهية المُجرمة بموجب المرسوم بقانون رقم (2) لسنة 2015، إلا أنه بالنسبة للتمييز قد سلك طريق تحديد أشكاله بناءً على النتائج المترتبة عليه، فاستخدم من خلال المادة (6)، من المرسوم بقانون صياغة " أي فعل"، وهو ما يستدل منه على شمول صور التمييز عدد لا نهائي من الصور التي من شأن توافر إحداها أو بعضها إحداث أي أسلوب من أساليب التمييز، وذلك بأي صورة من الصور، أو باستعمال أي طريقة من الطرق، فالمهم أن يؤدي التصرف إلى حدوث النتيجة

(1) المادة 225 / 1 من قانون العقوبات الفرنسي

(2) شيماء الهواري، مفهوم الكراهية في الشرعية الدولية، (برلين ، المركز الديمقراطي العربي، 2017)، ص

الواردة بالمادة (1)، في الإشارة للتمييز على " أنه كل تفرقة أو تقييد أو استثناء أو تفضيل بن الأفراد أو الجماعات على أساس الدين أو العقيدة أو المذهب أو الملة أو الطائفة أو العرق أو اللون أو الأصل الإثني"، إذ يمكن تصور أي عمل من شأنه إنتاج هذا الأثر⁽¹⁾.

ويمكن الاسترشاد ببعض الصور القانونية لنطاق جرائم التمييز في القوانين الأمريكية، حيث صدر عام 1875 قانوناً بخصوص الحقوق المدنية حيث نص هذا القانون على حظر التمييز في أي مكان عام حيث حقق القانون للكافة وبغض النظر عن عرقهم أو لونهم أو حالة عبوديتهم السالفة عدم التمييز في أي مكان عام ويقصد بهذه الأماكن المطاعم والمرافق العامة ووسائل النقل والمسارح وجميع أماكن اللهو، ولكن بما أن الكونجرس في هذه الفترة لم يكن بالجهة التي تملك القوة الكافية لحماية الحقوق المدنية فقد تم العدول عن هذا النص بموجب قرار من المحكمة العليا عام 1883 تحت ذريعة عدم دستورية هذا القانون، ثم صدر عام 1964 قانون أخر يحظر التمييز على أسس العرق واللون والدين والجنس والأصل من قبل الإتحاد الفيدرالي وحكومات المقاطعات حيث تم بموجبه النص على حظر التمييز ضد كلاً من السود والنساء فحظر القانون وضع أي شروط قد تكون شروط غير متساوية عند تسجيل قوائم الناخبين كما حظر أيضاً التمييز العنصري في قطاع التعليم وفي القطاعات المهنية والأماكن العامة وحظر التمييز عند الاستفادة من أي مساعدات قد تقدمها الحكومة الفيدرالية⁽²⁾.

وأعقب ذلك في عام 1968 صدور القانون رقم (42 / 3631 USC) وهو ما اصطلح على تسميته بقانون السكن العادل والذي نص على حظر التمييز عند إبرام عقود البيع والاستئجار والتمويل المخصص للسكن، وتناول هذا القانون تقديم حل لمشكلة التمييز غير القانوني في العقود السكنية على أساس التمييز بجميع أشكاله حيث جرم كل فعل أو محاولة أو تهديد بالإيذاء أو التدخل أو إشاعة الخوف المرتبط بعمليات البيع أو الشراء أو الإيجار المتعلق بالعقارات والناجم عن اختلاف الإثنيات أو اللون أو الأديان أو الأجناس أو وضع الشخص العائلي أو الأصل بالميلاد⁽³⁾.

ولأن الحظر وحده لا يكفي للردع فقد صدر القانون رقم (18) لسنة 1968 والذي جرم

(1) احمد عبد اللاه المراغي، دور القانون الجنائي في حماية حرية العقيدة، (القاهرة، المركز القومي للإصدارات القانونية، 2016)، ص 76.

(2) خالد مصطفى فهمي، الحماية القانونية للمعتقدات والشعائر الدينية، (القاهرة، دار الفكر، 2012)، ص 148.

(3) نبيل قرقور، حقوق الإنسان بين المفهوم الغربي والإسلامي، (الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2010)، ص 17

في المادة (245)، منه أفعال التمييز والكرهية بأن نصت على أنه "يحاكم أمام المحاكم الفيدرالية أي شخص يقدم أو يحاول أن يقدم على إيذاء أو تهريب أو استعمال القوة مع شخص يريد الإنضمام إلى الأنشطة الفيدرالية الستة المحمية ويكون اعتدائه بسبب العرق أو اللون أو الدين أو الأصل الوطني وتكون العقوبة الغرامة أو الحبس لمدة سنة أو كليهما معاً، ولكنه اشترط أن تكون ملاحقة الجرائم من قبل المدعي العام الأمريكي، أما الأنشطة الستة المحمية فهي الالتحاق بالمدارس العامة والمشاركة في خدمة أو مرفق توفره الدولة وشغل وظيفة خاصة أو عامة وتولي منصب قضائي واستخدام المرافق التجارية التي تربط بين المدن والتمتع بخدمات منشآت عامة معينة" (1).

وتوصلت الدراسة: أن المشرع الاتحادي اتبع ذات المسلك الذي اتبعه في عدم تحديد الصور الإجرامية بالنسبة للتمييز وذلك في جرائم الكراهية، فعمد إلى عدم تحديد صورها على سبيل الحصر أو المثال، وإنما اكتفى في صياغته للمادة 7 بنصه على "كل من ارتكب فعلاً من شأنه إثارة خطاب الكراهية"، مرجعاً نتيجة هذا الخطاب إلى التعريف الوارد في المادة (1)، وهي تحقق إثارة الفتنة أو النعرات أو التمييز بين الأفراد أو الجماعات

بعكس جرائم ازدراء الأديان فقد عمد المشرع الاتحادي إلى اتخاذ مسلك مغاير بصددتها، إذ أورد صورها من خلال المادة (4)، من المرسوم بقانون رقم (2) لسنة 2015 وهي على النحو التالي:

1. المساس بالذات الإلهية سواء بالقول أو الفعل أو الإشارة (2).
2. التعرض لأي دين بأى نوع من الإساءة أو حتى الإيذاء بما يهين شعائرها أو أي مقدس من مقدساتها، أو الاستهزاء بشعيرة من شعائرها، أو القصد في منع أعيادهم المرخص لهم بمزاوتها.

(1) خالد مصطفي فهمي، حرية الرأي والتعبير، (الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2009)، ص 296
(2) ومن الأمثلة القضائية على هذه الجريمة الماثلة ما تطرقت له المحكمة الاتحادية العليا في القضية التي تتلخص وقائعها في أن النيابة العامة أحالت المطعون ضدها إلى المحاكمة الجزائية بوصف أنها بتاريخ سابق على 8/5 / 2016 بدائرة عجمان:

- 1 - حال كونها مسلمة بالغة عاقلة مختارة ارتكبت جريمة الردة وذلك بأن سببت الذات الإلهية بالعبارة المبينة بالمحضر بواسطة تقنية المعلومات "برنامج الواتساب" والتي من شأنها إخراجها عن ملة الإسلام.
 - 2 - سببت أحد الأديان السماوية المعترف بها بأن قالت للمجني عليه / مسلم-لا دينك أحرقه وذلك بواسطة وسيلة تقنية المعلومات الواتساب على النحو المبين بالأوراق
- وطلبت النيابة العامة معاقبتها طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء والمواد 1/4 - 2، 5، 18/3 من المرسوم بقانون رقم (2) لسنة 2015 في شأن مكافحة التمييز والكرهية. راجع حكم المحكمة الاتحادية العليا، أبو ظبي، في الطعن رقم 73 لسنة 2017 جزائي، جلسة الأثنين 20 مارس 2017.

3. الإساءة للكتب المنزلة من السماء أو إهانتها أو إلقاءها أو استخدامها بشكل فيه تدنيس لها.
4. التعرض للأنبياء بالإساءة اللفظية أو الفعلية سواء لذاتهم أو لزوجاتهم أو أصحابهم.
5. التهكم على أماكن العبادة باقتحامها بقصد الإساءة لأهلها ومثلها انتهاك حرمة الأموات في المقابر.

وتوصلت الدراسة: أن المشرع الاتحادي قد أصاب في تحديد صور جريمة ازدراء الأديان، حيث وضع بذلك حدودًا لحرية الرأي من جهة، كما حمى هذه الحرية من السلطة التقديرية التي قد تكبلها، حيث أن معتنقي الدين غالبًا ما يكونون حساسين تجاه أي نقد من أي نوع، وربما ذهب ذلك بهم إلى محاولة مقاضاة أي صاحب رأي أو فعل لا يمس الأديان في حقيقته وإنما هو نوع من إبداء الرأي أو الإبداع أو النقد الحقيقي

المبحث الثاني: صور تجريم أفعال التمييز والكرهية في القانون الإماراتي

تمهيد وتقسيم:

يشهد الواقع بأن التمييز والكرهية ليست بالظواهر التي يمكن اختصارها في أفعال محددة على سبيل الحصر، لذلك اتجهت معظم السياسات الجنائية التي قامت بتجريم هذه الظواهر إلى تعداد بعض صورها على سبيل المثال، مع فتح المشرع السبيل لإضافة كل فعل من شأنه أن يحدث الأثر المستهدف تجريمه، وهو التمييز والكرهية، وهو ما نلاحظ في مسلك القانون الإماراتي الذي تناول تجريم هذه الظواهر عادة بصيغة "كل فعل من شأنه"، وسوف نتناول ذلك في المطالب الآتية:

المطلب الأول: جريمة ارتكاب أفعال التمييز.

المطلب الثاني: جريمة إثارة خطاب الكراهية.

المطلب الأول: جريمة ارتكاب أفعال التمييز

لقد اعتبر القانون الاتحادي جرائم التمييز من الجنايات حيث نصت المادة (6) من المرسوم بقانون رقم (2) لسنة 2015 على أنه " يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وبالغرامة التي لا تقل عن خمسمائة ألف درهم ولا تزيد على مليون درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب فعلاً من شأنه إحداث أي شكل من أشكال التمييز

بإحدى طرق التعبير. أو باستخدام أية وسيلة من الوسائل، كما نص على العقوبات على الأفعال المرتبطة بجريمة التمييز من خلال المواد (9، 11، 12، 13، 15، 16، 17، 18)، وهو الزخم القانوني الذي يدل على مدى اهتمام المشرع بمكافحة هذه الجريمة بكافة صورها، وكافة ما يرتبط بها من أفعال، وهو ما يدفع الباحث لتناول أركان جريمة التمييز والعقوبة المفروضة لها وللأفعال المرتبطة بها من خلال هذا الجزء من الدراسة

وعلى ضوء ذلك، ينقسم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع على النحو التالي:

الفرع الأول: الركن المادي في جرائم التمييز.

الفرع الثاني: الركن المعنوي في جرائم التمييز.

الفرع الثالث: عقوبة جريمة التمييز.

الفرع الأول: الركن المادي في جرائم التمييز

وفقاً للقواعد العامة لقانون العقوبات فإن عناصر الركن المادي للجريمة هي السلوك والنتيجة وعلاقة السببية، وذلك على النحو التالي:

أولاً- العنصر الأول: الفعل أو السلوك: وبالنظر إلى نص التجريم نلاحظ أن القانون الاتحادي لم يحدد صور السلوك أو الأفعال لجرائم التمييز، حيث عدّ القانون أي سلوك من شأنه التفرقة أو تقييد أو استثناء أو تفضيل بين الأفراد أو الجماعات على أساس الدين أو العقيدة أو المذهب أو الملة أو الطائفة أو العرق أو اللون أو الأصل الإثني، يُعد سلوكاً مُجرماً، كما أن القانون استخدم مصطلح "فعل" كبديل لمصطلح "سلوك" والذي اعتادته قوانين العقوبات، واتساقاً مع نص المادة (31)، من قانون العقوبات والتي تجيز أن يكون الركن المادي عبارة عن ارتكاب فعل أو امتناع عن فعل، فإن الركن المادي في هذه الجريمة يتصور أن يشمل صورتين، فيتصور الإمتناع عن علاج مريض لإنتمائه لطائفة معينة، كما يتصور نظم قسيمة شعرية غرضها ذم طائفة معينة⁽¹⁾.

ولم يفرق القانون بين طرق ارتكاب هذه الجريمة فيستوي أن تتم بالقول أو الفعل، كما يستوي أن تتم بإحدى طرق التعبير، وهي: القول، أو الكتابة، أو الرسم، أو الإشارة، أو التصوير، أو الغناء أو التمثيل، أو الإيماء⁽²⁾، والجريمة كما يمكن أن ترتكب بالوسائل

(1) شريف كامل، مرجع سابق، ص 66

(2) منال مروان منجد، السياسة التشريعية في مواجهة جرائم التمييز والكرهية في القانون الاتحادي – دراسة تحليلية، بحث منشور في مجلة الحقوق، مجلد 43 عدد 3، (الكويت، جامعة الكويت، 2019)،

التقليدية بالأفعال والأقوال المباشرة، يمكن أن ترتكب بالوسائل الإلكترونية باستخدام شبكة المعلوماتية أو وسيلة تقنية معلومات، حيث إن النص لم يحدد وسيلة معينة بل نص على أن الجريمة تقع باستخدام أي وسيلة من الوسائل

ومن الجدير بالذكر، أن قانون جرائم تقنية المعلومات الإماراتي الصادر بالمرسوم بقانون (5)، لسنة 2012 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات قد جرم هذا السلوك وذلك في المادة (24)، منه والتي ورد بها " يعاقب بالسجن المؤقت والغرامة التي لا تقل عن خمسمائة ألف درهم ولا تجاوز مليون درهم كل من أنشأ أو أدار موقعا إلكترونيًا أو أشرف عليه أو نشر معلومات على شبكة معلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات للترويج أو التحريض لأي برامج أو أفكار من شأنها إثارة الفتنة أو الكراهية أو العنصرية أو الطائفية أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلم الاجتماعي أو الإخلال بالنظام العام أو الآداب العامة"

ثانياً. العنصر الثاني: النتيجة: يتضح لنا من خلال نص المادة (6)، أن هذه الجريمة ليست من الجرائم التي يتطلب لقيامها تحقق نتيجة معينة، وإنما تقوم بمجرد قيام الجاني بأي فعل من الأفعال التي من شأنها إحداث أي شكل من أشكال التمييز، ومن ثم تتحقق الجريمة بمجرد القيام بهذه الأفعال حتى لو لم تتحقق نتيجة معينة وهي تحقق التمييز أو الإضرار بمصالح أشخاص أو فقد أحد الأشخاص وظيفة بسبب أفعال التمييز، أو نشر عمل أدبي أو فني يدعو للتمييز، الأمر الذي لا يتصور معه الشروع في هذا النوع من الجرائم حيث أنه بمجرد قيام الجاني بالأفعال التي من شأنها إحداث أي شكل من أشكال التمييز تتحقق الجريمة مباشرة، أي أن النتيجة التي تتحقق بمفهومها القانوني وليس المادي، ومما تقدم نستطيع القول بأن هذه الجريمة تُعد من جرائم الخطر وليست من جرائم الضرر

والجدير بالذكر أن القانون الإماراتي وفقاً لنص المادة (6)، السالف ذكرها لم يفرق في التجريم والعقاب بين مجرد ارتكاب الأفعال التي من شأنها إحداث أي شكل من أشكال التمييز وبين ارتكاب الأفعال وتحقق أضرار نتيجة ارتكاب الأفعال التي من شأنها إحداث أي شكل من أشكال التمييز

ثالثاً. العنصر الثالث: علاقة السببية: أي أن تكون هناك علاقة بين الفعل الإجرامي والنتيجة، فالنتيجة في جرائم التمييز تعد بسبب الفعل الإجرامي الذي ارتكبه الجاني

الفرع الثاني: الركن المعنوي في جرائم التمييز

تعد جريمة التمييز من الجرائم العمدية ولكن السؤال الذي يثار هنا هو هل هذه الجريمة من الجرائم التي تتحقق بالقصد الجنائي العام، أم يشترط لقيامها قصد جنائي خاص؟

لم يتطلب القانون لتحقيق جرائم التمييز قصد خاص، وإنما اكتفي بالقصد الجنائي العام المتمثل في علم الجاني أن فعله يمثل نوعاً من التمييز، واتجاه إرادته لإتيان هذا الفعل مع علمه بأنه يميز بين الأشخاص على أساس اللون أو الدين أو العرق أو الموطن، ولا يُعد الباعث على الجريمة أمر ذا شأن في تجريمها أو العقاب عليها، فمن ينشر رسماً مناهضاً لإتباع ديانة معينة لإعتقاده بكفرهم أو لإعتدائها على شركائه في الديانة في دولة أو مجتمع آخر، يتساوى مع من ينشر قصيدة يهجو فيها أصحاب بشرة بلون معين على سبيل الدعاية⁽¹⁾.

والعلم هنا مفترض لدى الجاني وهو ما يتضح من صياغة النص في المادة (6)، سائلة الذكر، حيث بمجرد ارتكابه الأفعال التي من شأنها إحداث أي شكل من أشكال التمييز يتحقق القصد الجنائي العام بعنصريه العلم والإرادة، وتقدير ذلك يخضع لتقدير محكمة الموضوع وبالتالي إذا رأت المحكمة أن هذه الأفعال من أفعال التمييز واتجهت إرادة الجاني إلى ارتكابها، اعتبرت المحكمة علم الجاني قرينة قابلة لإثبات العكس ويقع عبء نفيها على المتهم.

الفرع الثالث: عقوبة جريمة التمييز

نصت المادة (6) من المرسوم بقانون رقم (2) لسنة 2015 على أنه: "يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وبالغرامة التي لا تقل عن خمسمائة ألف درهم ولا تزيد على مليون درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من ارتكب فعلاً من شأنه إحداث أي شكل من أشكال التمييز..."

وباستقراء النص السابق، وتطبيق القواعد العامة في قانون العقوبات الاتحادي، يتضح لنا أن عقوبة جنائية ارتكاب أفعال التمييز هي السجن المؤقت الذي لا تقل مدته عن خمس سنوات ولا تزيد على خمسة عشر سنة، أو الغرامة التي لا تقل عن خمسمائة ألف درهم ولا تزيد عن مليون درهم، وتشدد العقوبة لتصل إلى السجن مدة لا تقل عن عشر سنوات، والغرامة التي لا تقل عن خمسمائة ألف درهم ولا تزيد على مليوني درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين، إذا وقعت الجريمة من موظف عام أثناء أو بسبب أو بمناسبة تأدية عمله أو شخص ذي صفة دينية أو مكلفاً بها أو وقع الفعل في إحدى دور العبادة⁽²⁾.

(1) وعرف المشرع الإماراتي القصد الجنائي في 1 / 38 من قانون العقوبات بقوله " ويتوفر العمد باتجاه إرادة الجاني إلى ارتكاب فعل أو الامتناع عن فعل متى كان هذا الارتكاب أو الامتناع مجرماً قانوناً وذلك بقصد إحداث نتيجة مباشرة أو أية نتيجة مجرمة قانوناً يكون الجاني قد توقعها

(2) المادة (9) من القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 .

وإذا نتج عن الأفعال السابقة الإخلال بالسلم العام في المجتمع تحكم المحكمة بعقوبتي السجن والغرامة معاً، ولا يجوز للمحكمة الاكتفاء بإحداها

" كما عاقب بالسجن مدة لا تقل عن سبع سنوات ولا تزيد عن خمس عشرة سنة، وبالغرامة التي لا تقل عن خمسمائة ألف درهم ولا تزيد على مليوني درهم كل من قام بترويج أو بيع أو عرض للبيع أو تداول منتجات أو بضائع أو أشياء أخرى تتضمن إحدى طرق التعبير وكان من شأنها التمييز"⁽¹⁾.

" كما عاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن ثلاث سنوات، وبالغرامة التي لا تقل عن خمسين ألف درهم ولا تزيد على مائتي ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين على الحيازة والإحراز لهذه المواد"⁽²⁾، " كما عاقب بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار جمعية أو مركزاً أو هيئة أو منظمة أو تنظيمًا أو جماعة أو فرعاً لإحداها، أو استخدم لذلك أي وسيلة من الوسائل بغرض التمييز، والسجن لمدة لا تزيد على سبع سنوات كل من انضم إلى أي من الجهات المنصوص عليها في المادة"⁽³⁾، والسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات كل من عقد أو نظم مؤتمراً أو إجتماعاً في الدولة إذا كان الغرض منه التمييز"⁽⁴⁾.

كما عاقبت المادة رقم (17) من القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 ممثل أو مدير أو وكيل الشخص الاعتباري إذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون بواسطة أحد العاملين لديه باسمه ولصالحه بذات العقوبات المقررة عن الجريمة المرتكبة، إذا ثبت علمه بها، ونظمت المادة رقم (18)، من ذات القانون إغلاق المنشأة ومصادرة الأموال والأمتعة أو الأدوات أو الأوراق التي استعملت في الجريمة

بالإضافة إلى العقوبات الأصلية السالف ذكرها، تحكم المحكمة، بمصادرة الأموال والأمتعة أو الأدوات أو الأوراق التي استعملت في ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون

كما تحكم المحكمة بإبعاد الأجنبي عن الدولة بعد تنفيذ العقوبة المحكوم بها عليه، وعلى الرغم من أن الإبعاد وجوبي فهذه الجريمة والجنايات عموماً وفقاً لنص المادة (18)، من المرسوم بقانون رقم (2) لسنة 2015، والمادة (121)، من قانون العقوبات، إلا أن

(1) المادة (11) من القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 .

(2) المادة (12) من القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 .

(3) المادة (13 ، 14) من القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 .

(4) المادة (16) من القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 .

المشرع في قانون العقوبات قد استثنى الحكم بالإبعاد على الأجنبي إذا كان زوجاً لمواطن أو تربطه درجة قرابة من الدرجة الأولى لمواطن، ما لم يكن الحكم صادراً في جريمة من الجرائم الماسة بأمن الدولة.

وتوصلت الدراسة إلى: أن القانون الإماراتي قد حدد العقوبة حسب الأفعال المرتكبة من الجاني بالإضافة إلى حرص القانون الإماراتي على إضفاء الحماية الجنائية للمجتمع من جرائم التمييز والكرهية، بل جرم بعض الأفعال والنشاطات التي يكون الغرض أو الهدف منها التمييز والكرهية، وأضاف القانون بموجب المادة (18)، إلى العقوبة الأصلية عقوبة تكميلية تتمثل بالمصادرة الوجوبية للأموال والأدوات المستعملة في ارتكاب الجريمة، كما تحكم المحكمة بإبعاد الأجنبي عن الدولة بعد تنفيذ العقوبة المحكوم بها عليه

المطلب الثاني: جريمة إثارة خطاب الكراهية

نصت المادة (7) من المرسوم بقانون رقم (2) لسنة 2015 على أنه " يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وبالغرامة التي لا تقل عن خمسمائة ألف درهم ولا تزيد على مليون درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من ارتكب فعلاً من شأنه إثارة خطاب الكراهية بإحدى طرق التعبير، أو باستخدام أية وسيلة من الوسائل". كما نص على العقوبات عن كل فعل ارتبط بجريمة إثارة خطاب الكراهية من خلال المواد (9، 11، 12، 13، 15، 16، 17، 18)، وعلى هذا يتناول الباحث أركان جريمة إثارة خطاب الكراهية والعقوبة المقررة في الفروع التالية

وعلى ضوء ذلك، ينقسم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع على النحو التالي:

الفرع الأول: الركن المادي لجرائم إثارة خطاب الكراهية.

الفرع الثاني: الركن المعنوي لجرائم إثارة خطاب الكراهية.

الفرع الثالث: عقوبة جريمة إثارة خطاب الكراهية.

الفرع الأول: الركن المادي لجرائم إثارة خطاب الكراهية

يتمثل الركن المادي لأي جريمة في السلوك والنتيجة وعلاقة السببية، وذلك على النحو التالي:

أولاً- العنصر الأول: الفعل أو السلوك: وبالنسبة للركن المادي لجرائم إثارة خطاب الكراهية يتمثل في قيام الجاني بأي فعل من الأفعال التي من شأنها إثارة خطاب الفتنة والكرهية بين الأفراد أو الجماعات، بأي صورة من صور التعبير سواء كان بالقول أو

الكتابة أو الرسم أو الإشارة أو التصوير أو الغناء أو التمثيل أو الإيماء، فإذا كانت الأقوال أو العبارات، أو الرسومات أو الصور أو الأغاني أو المشاهد التمثيلية أو الإيماءات من شأنها أن تثير خطاب الكراهية بين أفراد المجتمع يتحقق الركن المادي للجريمة، كأن يقوم شخص ما بنشر بوست على أحد مواقع التواصل بعبارات مكتوبة أو صور أو إشارات، تحت الأفراد على كراهية طائفة معينة أو عرق معين، أو ديانة معينة، وتقدير ذلك مسألة تقديرية لمحكمة الموضوع.

كما ترتكب الجريمة بأي طريقة من طرق التعبير أو أي وسيلة من الوسائل التقليدية أو الإلكترونية، كأن ترتكب باستخدام شبكة المعلومات أو شبكات الاتصالات أو المواقع الإلكترونية أو المواد الصناعية أو وسائل تقنية المعلومات أو أية وسيلة من الوسائل المقروءة أو المسموعة أو المرئية⁽¹⁾.

ثانياً- العنصر الثاني: النتيجة: ومن حيث النتيجة لم يشترط المشرع لقيام الجريمة في نص التجريم حدوث نتيجة معينة وإنما اكتفي أن يكون الفعل أو الأفعال التي ارتكبها الجاني من شأنها إثارة خطاب الكراهية يستوي في ذلك تحققها من عدمه، فمن ينشر رسماً يسخر من خلاله من إحدى القبائل تتحقق الجريمة، لا يعفي الجاني من العقاب لمجرد أن حكمة المجني عليهم قد أملت عليهم إهمال هذا الفعل وعدم إتخاذ أي رد فعل تجاهه⁽²⁾.

ثالثاً- العنصر الثالث: علاقة السببية: إن جريمة إثارة خطاب الكراهية من جرائم الخطر، وليست من جرائم الضرر، حيث لا يشترط لقيامها تحقق نتيجة ضارة وملموسة مترتبة عليها، وإنما تقع تامة بمجرد إثبات أي فعل من شأنه إثارة الكراهية حتى ولو لم تثر أو تتحقق الكراهية بالفعل، فكل فعل يؤدي لإثارة الأحقاد والبغضاء والتفرق بين نسيج المجتمع هو ركن مادي تتحقق معه المسؤولية عن جريمة إثارة خطاب الكراهية، ومن ثم لا يتصور الشروع في هذه الجريمة.

(1) ومن التطبيقات القضائية في هذا الشأن ما قضت به محكمة أبو ظبي: "قام أحد المستخدمين للإنترنت في إمارة أبو ظبي بنشر صورة امرأة عارية إلى المشتركين معه في البريد الإلكتروني، وقد قضي ضد هذا الشخص بغرامة قدرها عشرة آلاف درهم مع مصادرة الصورة المضبوطة وذلك حسب المادة 46 / 2 من القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1991، والمادة 82 من قانون العقوبات الاتحادي رقم (3) لسنة 1997". محكمة أبو ظبي، الدائرة الأولى، القضية رقم 4373 لسنة 1997، جنح أبو ظبي، جلسة 2 / 12 / 1997.

(2) ليلي عبد المجيد، التنظيم التشريعي والقانوني للإعلام التقليدي والإلكتروني، (لبنان، دار الكتب العلمية، 2021)، ص 136

الفرع الثاني: الركن المعنوي في جريمة إثارة خطاب الكراهية

تُعد جريمة إثارة خطاب الكراهية من الجرائم العمدية ولكن السؤال الذي يثار هنا هو: هل هذه الجريمة من الجرائم التي تتحقق بالقصد الجنائي العام، أم يشترط لقيامها قصد جنائي خاص؟

للإجابة عن التساؤل السابق من خلال استقراء المادة (7) من المرسوم بقانون رقم (2) لسنة 2015 نستطيع القول بأن هذه الجرائم تتحقق بالقصد الجنائي العام بعنصريه العلم والإرادة ولا يتطلب لقيامها قصد جنائي خاص، حيث إنه يجب أن يعلم الجاني أن ما يفعله من شأنه إثارة الفتنة والشقاق والكراهية بين مكونات وأفراد المجتمع، وأن نتجه إرادته للقيام بتلك الأفعال، كأن يعلم الجاني، أن المحتوى الذي يقدمه في صفحته الشخصية على إحدى مواقع التواصل الاجتماعي، أو قناته على اليوتيوب، أو أحد البرامج التلفزيونية، ورغم ذلك نتجه إرادته للقيام بتقديم محتواه. وقد جرم ذات الفعل المشرع الإماراتي في المرسوم بقانون (5)، لسنة 2012 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات في المادة (24)، منه

وبالتالي تتحقق الجريمة بقيام الجاني بأي فعل من شأنه تحقيق إثارة خطاب الفتنة، أو النعرات، أو إحداث الفرقة بين الأفراد أو الجماعات، وتغذية العصبية المختلفة كالعصبية الدينية، أو العصبية المذهبية، أو العصبية العرقية، ولا يشترط وقوع النتيجة بإثارة الكراهية، وإنما يكفي أن يأتي الجاني فعلاً من شأنه إحداث تلك النتيجة، والصراع الطائفي الذي شهدته بعض الدول، والذي ساعد على احتلالها، كما أدى إلى سقوط مئات الآلاف من القتلى فيه ولو كان هذه المجتمعات من المجتمعات التي تنبذ أفعال التمييز والكراهية لما وصلت إلى ما وصلت إليه اليوم من تشتت وفرقة وضياع الأوطان⁽¹⁾.

الفرع الثالث: عقوبة جريمة إثارة خطب الكراهية

نصت المادة (7) من المرسوم بقانون رقم (2) لسنة 2015 على أنه: "يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وبالغرامة التي لا تقل عن خمسمائة ألف درهم ولا تزيد على مليون درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من ارتكب فعلاً من شأنه إثارة خطاب الكراهية بإحدى طرق التعبير. أو باستخدام أية وسيلة من الوسائل".

وباستقراء النص السابق نلاحظ أن القانون الاتحادي قد عاقب على ارتكاب جنائية إثارة خطاب الكراهية بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد عن خمس عشرة سنة،

(1) خالد يونس الخالدي، الحرب الأهلية بين السنة والشيعية في العراق، (العراق، الجامعة الإسلامية بغزة، 2013). مج 21، ع 2،

والغرامة التي لا تقل عن خمسمائة ألف درهم ولا تزيد على مليون درهم أو أحدهما، مما يتضح لنا أن القانون الاتحادي قد اتجه إلى تشديد العقوبات حيث شدد في عقوبة السجن بحيث رفع الحد الأدنى إلى سبع سنوات بدلاً من ثلاث سنوات وهو ما نصت عليه القواعد العامة في قانون العقوبات، كما أن المشرع قد شدد في الغرامة بحيث رفع حديها الأدنى بأن لا تقل عن خمسمائة ألف ولا تزيد على مليون درهم، بخلاف القواعد العامة في قانون العقوبات التي جعلت الغرامة في الجنايات لا تقل عن ألف درهم ولا تزيد على مليون درهم، وهو ما يؤكد لنا توجه القانون الاتحادي نحو تغليظ العقوبة في مثل هذا النوع من الجرائم حرصاً منه على حماية التنوع الاجتماعي والتعايش السلمي داخل المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة

كما أن المشرع في المادة (8) من المرسوم قد عاقب على جريمة إثارة النعرات القبلية بقصد الحض على الكراهية بين الأفراد والجماعات، بعقوبة الجُنحة؛ إذ جعل عقوبتها الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبالغرامة التي لا تقل عن خمسين ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين، وباستقراء نص المادة (8) نلاحظ أن القانون قد عاقب عليها بوصف الجُنحة وإن كان شدد في الحبس والغرامة بحيث جعل لعقوبة الحبس حد أدنى خاص وهو ستة أشهر بدلاً من ثلاث أشهر، كما رفع الحد الأدنى للغرامة بحيث إنها لا تقل عن خمسين ألف درهم، ولا تزيد عن ثلاثمائة ألف درهم، أو أحدهما، وعلى الرغم من أن القانون في هذا النص قد يبدو أنه قد شدد في العقوبة لجريمة إثارة النعرات القبلية إلا أنه بشكل عام وبالمقارنة بالعقوبة الواردة في المادة (7)، السابق ذكرها نلاحظ أن القانون قد نزل بالعقوبة بشكل كبير وفي تقديرنا أن هذا النص يحتاج إلى إعادة نظر، لتعديل العقوبة وتشديدها إلى الجنائية بدلاً من الجُنحة حتى تتماشى مع نصوص تجريم السابقة في المادتين (6) و (7)؛ خاصة أن العلة في التجريم واحدة في نظرنا وهي أن جميع الصور من شأنها إثارة خطاب الكراهية

كما أن القانون في المادة (9) قد شدد العقوبة في جريمة إثارة خطاب الكراهية إذا وقعت من موظف عام أثناء أو بسبب أو بمناسبة تأدية عمله أو شخص ذي صفة دينية أو مكلفاً بها أو وقع الفعل في إحدى دور العبادة، لتكون السجن مدة لا تقل عن عشر سنوات ولا تزيد عن خمس عشرة سنة، والغرامة التي لا تقل عن خمسمائة ألف درهم ولا تزيد على مليوني درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين؛ إذ إن القانون قد شدد العقوبة لصفة خاصة في الجنائي بأن كان موظف عام، أو شخص يحمل صفة دينية، أو مكلف بها، أو أن الفعل قد وقع داخل دور العبادة حيث شدد العقوبة برفع الحد الأدنى للسجن في جريمة إثارة خطاب الكراهية من سبع سنوات إلى عشر سنوات، كما شدد في الغرامة برفع صقف الحد الأقصى لجريمة إثارة خطاب الكراهية إذا وقعت من موظف عام أو شخص يحمل

صفة دينية لتصل إلى مليوني درهم، أو إحدى هاتين العقوبتين، وإذا نتج عن الأفعال السابقة الإخلال بالسلم العام في المجتمع تحكم المحكمة بعقوبتي السجن والغرامة معًا ولا يجوز للمحكمة الاكتفاء بإحدهما

بالإضافة إلى العقوبات الأصلية السالف ذكرها تحكم المحكمة بالعقوبات التكميلية وهي المصادرة والإبعاد المنصوص عليها في المادة (18) من المرسوم بقانون رقم (2) لسنة 2015 والتي سبق عرضها في المطلب الأول من هذا المبحث في حديثنا عن عقوبة جرائم التمييز.

خاتمة:

لقد تناولنا في هذا البحث موضوع الحماية الجنائية للتنوع الاجتماعي من أفعال التمييز والكراهية في القانون الإماراتي وقد توصلنا لأهم النتائج والتوصيات المتمثلة في الآتي:

أولاً- النتائج:

1. عرف الشرع الإماراتي أفعال التمييز والكراهية بموجب المرسوم بقانون رقم (2) لسنة 2015 بموجب المادة الأولى من المرسوم؛ إذ عرف أفعال التمييز على أنها "كل تفرقة أو تقييد أو استثناء أو تفضيل بين الأفراد أو الجماعات على أساس الدين أو العقيدة أو المذهب أو الملة أو الطائفة أو العرق أو اللون أو الأصل الإثني". كما عرف خطاب الكراهية على أنه "كل قول أو عمل من شأنه إثارة الفتنة أو النعرات أو التمييز بين الأفراد أو الجماعات".
2. جرم المشرع الإماراتي بموجب المادتين السادسة والسابعة من المرسوم بقانون إلى تجريم أفعال التمييز والكراهية، باستخدام إحدى طرق التعبير، وباستخدام أي وسيلة من الوسائل، كما اتجه إلى تشديد العقوبات فيها حيث جعل العقوبة فيها السجن مدة لا تقل لا تقل عن خمس سنوات وبالغرامة التي لا تقل عن خمسمائة ألف درهم ولا تزيد على مليون درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين.
3. لم يحدد المشرع صور السلوك أو الأفعال في جريمتي ارتكاب أفعال التمييز وإثارة خطاب الكراهية حيث إن النص في المادتين السادسة والسابعة جاء بعبارة: "أي فعل من شأنه إثارة خطاب الكراهية أو من شأنه أحداث أي شكل من أشكال التمييز" حيث لم يحدد الأفعال وترك أمر تحديدها لمحكمة الموضوع.
4. إن جريمتي ارتكاب أفعال التمييز وجريمة إثارة خطاب الكراهية من جرائم الخطر، وليست من جرائم الضرر، حيث لا يشترط لقيامها تحقق نتيجة ضارة وملموسة

مترتبة عليها، وإنما تقع تامة بمجرد إثبات أي فعل من شأنه ارتكاب أفعال التمييز أو إثارة خطاب الكراهية حتى ولو لم تثر أو تتحقق الكراهية بالفعل، فكل فعل يؤدي لإثارة الأحقاد والبغضاء والتفرق بين نسيج المجتمع هو ركن مادي تتحقق معه المسؤولية عن جريمة إثارة خطاب الكراهية، ومن ثم لا يتصور الشروع في هذه الجريمة

5. إن جرمي ارتكاب أفعال التمييز وإثارة خطاب الكراهية من الجرائم العمدية التي تتحقق بالقصد الجنائي العام ولا يتطلب المشرع لقيامها قصد جنائي خاص.
6. شدد المشرع الاتحادي العقوبة في جرمي ارتكاب أفعال التمييز وإثارة خطاب الكراهية إلا أنه لم يفرق بين مجرد ارتكاب الأفعال التي من شأنها أحداث أي شكل من أشكال التمييز، أو إثارة خطاب الكراهية وبين ارتكاب الأفعال وتحقق نتيجةً.
7. لم يفرق المشرع في العقوبة بالنسبة لجرمي ارتكاب أفعال التمييز وإثارة خطاب الكراهية سواء ارتكبت الجريمة بصورة تقليدية أو بوسيلة إلكترونية.

ثانياً- التوصيات:

1. توصى الدراسة بتحديد صور السلوك أو الأفعال في جرمي ارتكاب أفعال التمييز وإثارة خطاب الكراهية؛ حيث إن النص في المادتين السادسة والسابعة لم يحدد الأفعال وترك أمر تحديدها لمحكمة الموضوع.
2. توصي الدراسة المشرع الاتحادي أن يفرق بين العقاب بين مجرد ارتكاب الأفعال التي من شأنها أحداث أي شكل من أشكال التمييز، أو إثارة خطاب الكراهية وبين ارتكاب الأفعال وتحقق نتيجةً، بحيث يشدد العقوبة في حال تحقق نتائج ضارة.
3. توصى الدراسة بتعديل الفقرة الأخيرة من المادة (18)، من المرسوم بقانون والتي نصت على أن يكون الإبعاد وجوبياً بعد تنفيذ العقوبات الأصلية، بحيث تتوافق مع التعديل الأخير لنص المادة (121)، من قانون العقوبات الاتحادي والتي استثنى فيها المشرع الحكم بالإبعاد على الأجنبي إذا كان زوجاً لمواطنة أو تربطه درجة قرابة من الدرجة الأولى لمواطن، ما لم يكن الحكم صادراً في جريمة من الجرائم الماسة بأمن الدولة.
4. توصى الدراسة التشريع الإماراتي والتشريعات العربية يجب أن يكون لها سجلات خاصة ترصد حركة هذه الجريمة من حيث النقصان والزيادة، ومن حيث المعدلات الخاصة بها وهذا اقتداء بالتشريعات الأجنبية في ذلك الأمر.

5. توصى الدراسة بوجود نصوص تشريعية تستلزم في حالة استخدام العنصرية أو الكراهية ضد حاملي الجنسية الإماراتية في دولة أخرى، فيستلزم معاقبة الجاني كمجرم، وينفذ عليه القانون الإماراتي.
6. توصى الدراسة أنه يوجد قصور في التشريع الدولي ضد هذه الجريمة بحيث إنه يستطيع أي شخص استخدام الحض على الكراهية والتمييز من دولة أخرى، ولذلك يستلزم على التشريعات الدولية وضع النصوص القانونية التي تقضى على تلك الجريمة.
7. توصى الدراسة بوجوب تفعيل دور مأمور الضبط الإلكتروني الذي يحق له مراقبة وسائل التواصل وما يقع فيها من جرائم، وإلا سيظل ضبط الجاني أو المحرض أمراً صعباً، ويعتبر ما يتم القبض عليه من محرضين لهذه الجريمة، لا يساوي حجم الجناه الفعلين أو الحقيقيين.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- أفندي، حسام محمد السيد (2019)، السياسة الجنائية في مواجهة جرائم الكراهية - دراسة تأصيلية مقارنة. دار النهضة العربية.
- بيبرس، سامية (2019)، ظاهرة ازدياد الأديان والرسول ودور جامعة الدول العربية في التصدي لها. مجلة شئون عربية، (177)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- جاد، احمد عمار (2019)، الحماية الدولية للأقليات. دار النهضة. <https://doi.org/10.32894/1898-008-030>. 019
- الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف (2011). معجم التعريفات. دار الفضيلة.
- الجيلي، عبد الرحمن بن محمد (1985). المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (ج11). مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.
- أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا (2009). معجم مقاييس اللغة. دار الفكر.
- حسين، فايز محمد (2016). أصول النظم القانونية. دار المعرفة الجامعية.
- حكم محكمة أبوظبي، الدائرة الأولى، القضية رقم 4373 لسنة 1997، جنح أبوظبي، جلسة 2/12/1997.
- حكم المحكمة الاتحادية العليا، أبو ظبي، في الطعن رقم 73 لسنة 2017 جزائي، جلسة الأثنين 20 مارس 2017.
- حلمي، نبيل (2010). القصد الجنائي الخاص المميز لجريمة الإبادة الجماعية عن غيرها. دار النهضة.
- الحموي، ياقوت (2011). معجم البلدان (ج4). دار الكتب العلمية.
- الخالدي، خالد يونس (2013). الحرب الأهلية بين السنة والشيعة في العراق. الجامعة الإسلامية بغزة، (2)31.

- الخشت، محمد عثمان (2017). تطور الأديان. نيو بوك للنشر والتوزيع.
- خليفة، عصام (2013). نطاق حق الإنسان في حرية العقيدة. مجلة كلية الدراسات العليا، (29)، أكاديمية الشرطة.
- الذهبي (2013). العبر في خبر من غير (ج2). دار الكتب العلمية.
- الرازي، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (2015). مختار الصحاح (تحقيق سليم محمد). دار الكتب العلمية.
- الردايدة، عبد الكريم (2013). الجرائم المستحدثة وإستراتيجية مواجهتها. دار الحامد للنشر والتوزيع.
- سليمان، نبيل (2008). اليهودي في التخييل الروائي العربي خارج فلسطين. سلسلة أبحاث المؤتمرات، ملتقى القاهرة الثالث للإبداع الروائي العربي. محور الرواية والتاريخ.
- صابر، إبراهيم قناح (2008). العلمانية ومشكلة الطائفية في المجتمعات التعددية في العراق [رسالة ماجستير، جامعة صلاح الدين كلية القانون والسياسة].
- عامر، عادل (2015). مفهوم جريمة ازدراء الأديان في مصر. دار المعرفة الجامعية.
- عبد الفتاح، محمد السعيد (2010). الحماية الجنائية لحرية العقيدة والعبادة. دار النهضة. <https://doi.org/10.21608/mbse.2010.143756>
- عبد الفتاح، محمد مصطفى (2017). الخطاب الديني. كنوز للنشر والتوزيع.
- عبدالكاظم، عبد الجليل (2019). الأسد، الجزاء في جريمة إثارة الفتنة الطائفية. مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة، 12(41).
- عبد المجيد، ليلي (2021). التنظيم التشريعي والقانوني للإعلام التقليدي والإلكتروني. دار الكتب العلمية.
- عمر، أحمد مختار (2008). معجم اللغة العربية المعاصر. عالم الكتب.
- فهمي، خالد مصطفى (2009). حرية الرأي والتعبير. دار الفكر الجامعي.
- فهمي، خالد مصطفى (2012). الحماية القانونية للمعتقدات والشعائر الدينية. دار الفكر.
- قرفور، نبيل (2010). حقوق الإنسان بين المفهوم الغربي والإسلامي. دار الجامعة الجديدة.
- مجمع اللغة العربية (1988). المعجم الوسيط. مكتبة الشروق الدولية.
- محجوب، على كريم محمد (2011). جمعية الثقافة من أجل التنمية، ثورة 25 يناير والتحديات التي تواجهها والمقترحات للتغلب عليها ومواجهتها. [ورقة عمل]. س 11، ع 45.
- محفوظ، محمد (2002). التنوع الاجتماعي والحقوق الثقافية. مجلة الكلمة، 9(37)، الكلمة للإعلام والنشر المحدودة.
- محمد، تارا عمر (2009). المشاركة السياسية وتأثيرها في عملية التحول الديمقراطي في العراق [رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة جامعة السلمانية].
- المراغي، أحمد عبد الاله (2016). دور القانون الجنائي في حماية حرية العقيدة. المركز القومي للإصدارات القانونية.
- مسعود، جبران (1992). معجم الرائد. دار العلم للملايين.

- منجد، منال مروان (2019). السياسة التشريعية في مواجهة جرائم التمييز والكراهية في القانون الاتحادي - دراسة تحليلية. مجلة الحقوق، 43(3)، جامعة الكويت. <https://doi.org/10.34120/0318-043-003-007>
- منصور أحمد (2010). جرائم أمريكا في العراق. دار الشروق.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد (2003). تهذيب لسان العرب. دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع.
- الهوراري، شيماء (2017). مفهوم الكراهية في الشرعية الدولية. المركز الديمقراطي العربي.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Mélenchon Source: En République, le blasphème n'existe pas Jean-Luc www.jennar.fr/janvier.

الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية: Romanized Arabic References:

- 'afandī ḥusāmu muḥammad al-sayyidi (2019). al-sīāsatu al-jinā'iyatu fi mūājahati jarā'imi al-karāhiyati - dirāsatan ta'aṣīliyyatun muqārīnatun dāru al-nahḍati al'arabiyyati
- bībarsa sāmiyatan (2019). zāhiratu azdirā'i al'adyāni wa-l-rusuli wadawru jāmi'ati al-dū'ali al'arabiyyati fi al-taṣaddī lahā mijallatu shu'iūnin 'arabiyyatin (177), al'amānātu al'āmmatu lijāmi'ati al-dū'ali al'arabiyyati
- jādd aḥmd 'ammārin (2019). alḥimāyatu al-dawliyyatu lil-'āqlyāt dāru al-nahḍati <https://doi.org/10.32894/1898-008-030-019>
- al-jurjāniyyu 'aliyyu bnu muḥammadin al-sayyidu al-sharīfu (2011). mu'jamu al-ta'rīfāti dāru al-faḍīlati
- alḥujayliyyu 'abdu al-Raḥmāni bnu muḥammadin (1985). almu'jamu almufahrisu li'alfāzi alqur'āni alkarīmi (j11). majma'u almaliki fahdin liṭabī'ati almuṣḥafi al-sharīfi bi-l-madīnati almunawwarati
- 'abū alḥusayni 'aḥmadu bnu fārisi bni zakariyyā (2009). mu'jamu maqāyīsi al-lughati dāru alfikri
- ḥusaynun fāyiz muḥammadin (2016). uṣūli al-naẓmi al-qānūniyyati dāru alma'rīfati aljāmi'iyyati ḥukmu maḥkamati 'abwzby al-dā'irati al'aūlā alqāḍiyyatu raqmu 4373 Isanata ،1997 junḥu 'abwzby jilsata 2/12/1997.
- ḥukmu al-maḥkamati aliātīhādiyyati al-'ulyā 'abū ḥabyin fi al-ṭa'ni raqmi 73 Isna 2017 jazā'iyyun jilsati al-'ithnayni 20 māris 2017.
- ḥilmī nabīlin (2010). alqāṣdu aljuni'i'iyu alkhāṣṣu almumayyizu liarīmati al'ibādati aljamā'iyyati 'an ghayrihā dāru al-nahḍati
- alḥamwā yāqūtu (2011). mu'jama albuldāni (j4). dāru alkitubi al-'ilmiyyati
- alḥāliduy khālidu yūnusa (2013). alḥarbu al'ahliyyatu bayna al-sunnati wa-l-shī'ati fi al'irāqi aljāmi'atu al'islāmiyyatu bighazzata 31(2).

- alkhushtu muḥammadu 'uthmāna (2017). taṭawwuru al-'ādyāni nyū bwk lil-nashri wa-l-tawzī'i khalīfatu 'iṣāmūn (2013). niṭāqu ḥaqqi al-'insāni fī ḥurriyyati al'aqīdati mijallatu kulliyati al-dirāsāti al'ulyā (29) ،ukā'udyamiya al-shurṭati
- al-dhahabiyyu (2013). al'ibaru fī khabari man ghabara (j2). dāru al-kutubi al'ilmiyyati
- al-rāzīy 'abū 'abdi Allāhi muḥammadu bnu 'abī bakrīn (2015). mukhtāru al-ṣiḥāhi (taḥqīqu sulaymin muḥammadin dāru al-kutubi al-'ilmiyyati
- al-radāyada 'abdi alkarīmi (2013). aljarā'imi almustaḥadutha wa'istarātiyyajuya mūājahatihā dār alḥāmidi lil-nashri wa-l-tawzī'i
- sulaymānu nabīlīn (2008). alyahūdiyyu fī al-takhyīli al-riwā'iyyi al'arabiyyi khārija filasṭīna silsilatu 'abhāthi almu'utamarāti multaqa alqāhirati al-thālithu lil-'ibda'i al-riwā'iyyi al'arabiyyi miḥwaru al-riwāyati wa-l-tārīkhi
- ṣābirin 'ibrāhīma qatāḥīn (2008). al'ilmāniyyatu wamushkilatu al-ṭā'ifiyyati fī almujtama'āti alta'dadiyyati fī al'irāqi [risālatu miājastyr jāmi'atu ṣalāhi al-dīni kulliyati alqānūni wa-l-siāsati
- 'āmirun 'ādīlīn (2015). mafhūmu jarīmati azdirā'i al-'ādyāni fī miṣra dāru alma'rīfati aljāmi'iyyati
- 'abdu alfattāhi muḥammad al-sa'īdi (2010). alḥimāyatu aljanā'iyyati liḥurriyyati al'aqīdati wa-l-'ibādati dāru al-nahḍati <https://doi.org/10.21608/mbse.2010.143756>
- 'abdu alfattāhi muḥammadu muṣaṭaffi (2017). alkhiṭābu al-dīniyyu kunūzun lil-nashri wa-l-tawzī'i
- 'abdālkāzīmu 'ubdāaljulī (2019). al'asadiyyu aljazā'u fī jarīmati 'ithārati alfitnati al-ṭā'ifiyyati mijallatu alkūfati lil-'ulūmi alqānūniyyati wa-l-siāsiyyati jāmi'atu alkūfati 12(41).
- 'abdu almajīdi laylī (2021). al-tanzīmu al-tashrī'iyyi wa-l-qāniwīny lil-'ilāmi al-taqīdiyyi wa-l-'ilkatrūniyyi dāru al-kutubi al'ilmiyyati
- 'umarū 'aḥmd mukhtārin (2008). mu'jami al-lughati al'arabiyyati almu'āṣiri 'ālamu al-kutubi
- fahmī khālid muṣaṭaffi (2009). ḥurriyyatu al-ra'ay wa-l-ta'bīri dāru alfikri al-jāmi'iyyi
- fahmī khālidun maṣṭiffy (2012). al-ḥimāyatu alqānawniyyatu lil-mu'taqīdāti wa-l-sha'a'iri al-dīniyyati dāru al-fikri
- qurqūr nabilun (2010). ḥuqūqu al-'insāni bayna almafhūmi algharbiyyi wa-l-'islāmiyyi dāru aljāmi'ati aljadīdati
- majma'u al-lughati al'arabiyyati (1988). almu'jamu alwasīṭu maktabatu al-shurūqi al-dawliyyatu
- maḥjūbun 'alā karīmi muḥammadin (2011). jam'iyyatu al-thaqāfati min 'ajli al-tanmiyyati thawratu 25 ynāy wa-l-tuḥadyāat allatī tūājījuhā wa-l-muqatraḥātu lil-taghallubi 'alayhā wamūājahatihā [waraqatu 'amalin s 1145 ' ،.

- maḥfūzun muḥammad (2002). al-tanawwu'i aliājtīmā'iyyi wa-l-ḥuqūqi al-thaqāfiyyati mijallatu alkalimati 9(37) ،alkalimatu lil-'ilāmi wa-l-nashri almaḥdūdati
- muḥammadun tārā 'umara (2009). almushārahaku al-siāsiyyatu wata'athiruhā fi 'amaliyyati al-taḥawwuli al-daymiqriāiṭy fi al'irāqi [risālatu miājastyr kulliyati alqānūni wa-l-siāsati jāmi'atu al-salmāniyyati
- almarāghiyu 'aḥmadu 'abdi al-lāhhi (2016). dawru alqānūni aljinā'iyyi fi ḥimāyati ḥurriyyati al'aqīdati almarkazu alqawmiyyu lil-'iṣdārāti alquanwinnayi
- mas'ūdin jubrāna (1992). mu'jami al-rā'idi dāru al'ilmī lil-malāyīni
- mnjidun manālu marwāna (2019). al-siāsatu altushriyya'uya fi mūājahati jarā'imi al-tamyīzi wa-l-karāhiyati fi alqānūni al-atḥiāadyi – dirāsaton taḥlīliyyatun mijallatu alḥuqūqi 43(3)، jāmi'atu alkū'ayti <https://doi.org/10.34120/0318-043-003-007>
- manṣūrun 'aḥmadu (2010). jarā'imu 'amrikā fi al'irāqi dāru al-shurūqi
- abnu manzūrin 'abū alfaḍli jamālu al-dīni muḥammadun (2003). tahdhībi lisāni al'arabi dāru alkutubi al'ilmīyyati lil-nashri wa-l-tawzī'i
- alhawwāriyyu shaymā'u (2017). mafhūmu alkarāhiyati fi al-shar'iyyati al-dawliyyati almarkazu al-daymiqriā'ā'ūṭy al'arabiyyu

Criminal Protection of Social Diversity from Acts of Discrimination and Hatred in the UAE Law

Omar Mohammed Al-Naqbi⁽¹⁾

Khaled Mohamed Daqani⁽²⁾

Abstract:

This study aimed to clarify the aspects of criminal protection of social diversity from acts of discrimination and hatred according to the UAE law, which stressed the importance of social protection by combating discrimination and hate crimes given their many negative effects on society.

The study used the descriptive analytical approach by analyzing the texts of the UAE law, Decree-Law No. 2 of 2015, on combating discrimination and hatred, as well as the legislator's provision on combating this crime with reference to some comparative laws.

The study reached many results, the most significant of which is that the UAE achieved a legal precedent, inexistent in other Arab laws, by establishing an independent law to combat the crimes of discrimination and hatred (law No. (2) of 2015). The study recommends that the media replace the conventional approach of showing the bright side of things and publishing materials explaining how things should be with an approach focused on reporting the reality. The power of the media should not be underestimated, and its positive use would eliminate the pitfalls of the acts of hatred and discrimination.

Keywords: Criminal protection, Social diversity, Discrimination and hatred, Control, UAE law.

(1) College of Law – University of Sharjah (Sharjah – U.A.E.)

U18105710@sharjah.ac.ae

(2) College of Law – University of Sharjah (Sharjah – U.A.E.)